عز الدين المناصرة... جزائرياً

معن البياري

تعدّدت في حياة الشاعر الفلسطيني، الراحل أول من أمس عن 74 عاماً، عز الدين المناصرة، محطات تجربته الثقافية، والتي بدأت مبكرة منذ كان طالبا جامعيا في القاهرة في النصف الأول من ستينيات القرن الماضي، إبّان بداياته الشعرية، وكتاباته الأولى، ونضجت تاليا في غضون عمله في مؤسسات ومنابر ودوريات ثقافية وإعلامية في منظمة التحرير في طورها البيروتي، وهو التحق في العمل المسلح في بعض سنوات تلك المحطة، وأنتج في تلك الغضون قصائد رفيعة، غير أن انعطافة حادة انتقل بها شاعرنا إلى التعليم الجامعي والإنتاج الأكاديمي، بالتوازي دائما مع كتابة الشعر، وذلك بعد نيله الدكتوراه في الأدب من جامعة صوفيا في العام 1981، لتتيح له في 1983 العبور إلى العمل أستاذا جامعيا في الجزائر حتى 1990، حيث أصبح واحدا من المشتغلين في الأدب المقارن، وقدّم فيه أطروحات واجتهادات شارك بها في مساجلات وندوات من الأكاديميين والمختصين في هذا الحقل. ومعلوم أنه واصل التدريس الجامعي في الأردن، ويتذكّره طلابه العديدون في البلدين بكثير من التقدير. أمران يمكن التأشير إليهما في محطة عز الدين المناصرة الجزائرية، لمّا عمل أستاذا للأدب المقارن في جامعة قسنطينة، وتاليا في جامعة تلمسان. أولهما أنه أحب الجزائر، فحضرت مدن وفضاءات عديدة منها في قصائد عديدة له. وإذا كان شاعرنا من أبرز الأصوات الفلسطينية التي انشغلت بالمكان، الفلسطيني خصوصا، فإن حضور عدة مدن جزائرية في نصوص شعرية له بدا ظاهرة، تلمسان وسكيكدة وجيجل وغيرها، فضلا عن قسنطينة التي أقام فيها المناصرة، وكتب عنها مدينة تدور حول نفسها، في تعبير يدل على طبيعة المدينة التي حدث أن زارها صاحب هذه الكلمات واستشعر شيئا من هذا فيها. وإلى هذا، انجذب صديقنا الراحل إلى القصة الشعبية الجزائرية «حيزية»، عن الشابة البدوية التي تولهت في الصحراء بحبيبها، وتزوجته بعد أن استسلم أهلوها لرغبتها بعد تمنّع كثير، وهو ابن عمها، لتموت تاليا مريضة. وقد خلد الحكاية (بتفاصيل أخرى) الشاعر الشعبي محمد بن قيطون في قصيدة طويلة شهيرة، واستوحى منها تاليا أدباء ومكيات ومرويات ونصوصا غير قليلة. وإذا كانت الجزائر وثورتها العظيمة، وجبالها (الأوراس) وثراء أجوائها قد ألهمت شعراء عربا غير قليلين، سليمان العيسى وأحمد عبد المعطي حجازي مثلا، فإن عز الدين المناصرة ربما وحده الشاعر العربي الذي خص حيزية بقصيدة طويلة نشرها في 1986، ثم سمى ديوانه الثامن من بين 11 ديوانا له) الصادر في 1990 «حيزية من رذاذ الواحات»، وأعاد في عمله هذا صياغة الحكاية التقليدية، فجعل حيزية لم تعشق أحدا، ومنحها المكان كله، وبث في النص من جوانياته الخاصة ما أعطى اسم تلك العاشقة أبعادا أعرض وأوسع.

أما ثاني الأمرين في محطة صاحب «قمر جرش كان حزينا»، فأنه كاد يتم إبعاده من الجزائر، بعد فصله من جامعة قسنطينة، بتحريض من أصوليين جزائريين، سماهم مرة بأنهم «أفغان جزائريون»، وذلك بدعوى أنه يساري (وكنعاني كما نعتوه!)، وساهمت تدخلات مسؤولين كبار في الدولة عارضوا إبعاده من الجزائر، في تمكينه من الانتقال إلى جامعة تلمسان، وذلك في العام 1987، ليساهم في تأسيس قسم الأدب المقارن فيها، ويزاول فيها تدريس مناهج النقد الأدبي ويحتك بطلاب أفادوا منه. وسنوات بعد مغادرته الجزائر، زار هذا البلد الذي أحبه، في العام 2004، ونظمت له أمسيات شعرية، وحضر مناقشة رسالة جامعية في شعره كان عز الدين المناصرة نشطا في التأليف في النقد والدرس الأدبي، وأيضا في تاريخ الفن التشكيلي الفلسطيني، وفي السينما الإسرائيلية. وظل صاحب عقل نقدي جدالي في قضايا الأدب والشعر والفنون، غير أنه لما صارت ثورات الربيع العربي اختلت بوصلته، ووقف في ضفة أخرى، مخالفة للتي وقف فيها الشعب السوري وشعوب عربية أخرى. .. بعد لقاء في فاس ربيع 1990، وكان قادما من الجزائر، تعددت لقاءاتي الكثيرة معه، في عمان، وظل صديقا عزيزا رحمه الله.

كرنفال عربي... لكنه مأساوي

ممدوح الشيخ

على نحو يكاد يكون عجائبيًا، بل يشبه بعض الروايات العبثية، تشهد عواصم عربية عدة، في وقت متزامن، مشاهد متنافرة كالكرنفال. وما شهدته عمّان، أخيرا، أضاف عاصمة أخرى إلى قائمة «العواصم المؤرّقة» خوفًا من المجهول. وفي الكرنفال، تُمسك نار الحرب بعباءة صنعاء، وتأكل السنة لهب الصراع السياسي ملامح بيروت، وتُنام بغداد على الخطر وتصحو على الدم، وتختنق الديمقراطية التونسية الوليدة بدخان المخططات التي تتوالى فصولها المُنهكة، بينما أبو عربية تُطعم النار بلا كلل ولا تردد. وعلى البوابة التاريخية الأكثر أهمية لتواصل مصر مع منابع النيل الممتدة بعيدًا تدقّ طبول الحرب، وتختلط حسابات التحالف والعداء، حتى حدود الغموض، وليس كل الغموض، على طريقة الداهية هنري كيسنجر، "بناءً". المشهد العربي كرنفالي في تنافر مفرداته، لكنه مأساويّ من حيث المآلات الأكثر احتمالًا، فلا التقارب مع إسرائيل أثمر شيئًا مفيدًا على الإطلاق، وبعد أعوام عشرة من انتهاك الحقوق بل، سفك الدماء، لم تجلب محاربة "الربيع العربي" بالقوة الناعمة والخشنة استقرارًا لأحد. أما العلاقة مع الجوار غير العربي شرقًا مع إيران، وجنوبًا في القرن الإفريقي، وشمالًا في تركيا، فقد استحقّت بهدوء خطوط تماسّها، وما يقرب من نصف قرن غلب «الفتور الهادئ» على حالها، إلا قليلًا. وقد كانت العقود الخمسة الماضية عقود غرق بطيء لسفينة ضخمة، بعض ربابنتها ماهرون في التجاهل ومُدرّبون جيدًا على التسويف.

واليوم تقف معظم العواصم العربية أمام مفترقات طرق لا سبيل إلى تجاهلها، وأمام استحقاقات لا وسيلة لتأجيلها. وانظر إلى المنحدر الذي تتحرك عليه، بسرعات متفاوتة، في مسار هابط دول مثل: اليمن ولبنان وسورية والسودان والعراق. وخلال ما يزيد عن ربع قرن سبق «الربيع العربي»، امتلأ الفضاء العربي المكبل حقيقةً ومجازًا، بـ«شهادات وفاة» لكل ما هو عربي، وامتلأ حتى الاكتظاظ بـ «قصص صغرى»، اجتهدت نخب بيروقراطية وعسكرية ووراثية في تأكيدها، والعمل لإحلالها محل أية فضاءات أوسع نطاقًا: عربية، أو إقليمية أو إسلامية، أو حتى إنسانية كونية. ومؤكّد أن ثمّة عوامل سياسية مباشرة يسهل على المحلل السياسي إيرادها مستهلًا شرح ما يحدث.

«الكرنفال المأساوي» الذي تتناثر مفرداته على امتداد خارطتنا، على الرغم من كل مراراته يشير إلى «اتساق» لا يجوز إهماله، فالأردن، مثلًا، صمد في وجه صعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بكل مخاطره، وأمام الكارثة السورية التي بقيت تهدد حدوده أعواما، لكنه اليوم يهتز، لأسباب في مقدمتها سعي دولة عربية إلى تغيير ملامح الخريطة السياسية العربية بكل الوسائل. ويمكنك أن تشير إلى الحقيقة نفسها في أمثلة: الجزائر، التي والعراق ولبنان وسورية وليبيا، فالأدوار الخارجية فيها جميعًا جعلت الحل مستعصيًا، ولم تستطع كل دولة منها منفردة الحفاظ على سيادتها من التدخلات الأجنبية، لكنها لعقود متتالية صانت «عقْدها السياسية» من أن تدنّسها ممارسات مشينة أخلاقيًا مثل: الوحدة أو التعاون الإقليمي الفعال!

والعرب جميعًا، اغنياؤهم وفقراؤهم، يدفعون ثمن غياب الديمقراطية ودولة القانون، ويدفعون في الوقت نفسه، بل ربما بدرجة أكبر، ثمن الفرق في أن حمل جنسية دولة ذات سيادة هو الحصن الذي يحمي الفرد في أوقات الجنوبية والتوابوان السهل. وفي نهاية الشوط، ارتدت سهام بعض القوم إلى نحور بعض إخوانهم، عندما انقلب وهم «الاكتفاء» إلى انكفاء لا يخلو من جفاء و... ... ؟

(كاتب مصري)

الجوهر الإسلامي والثوب الشيوعي

مهنا الحبيل

يسبق السودان الوطن العربي بمسار خاص، فكري واجتماعي. ليست لديّ إحصائيات لذلك، لكنّ دلائل المتابعة تفيد بتميز هذا المسرح السوداني. هذا المسار هو الالتحام التقاطعي العميق بين التيارات الفكرية وجذورها الاجتماعية، وتأثير هذه الجذور، على الرغم من الباس السياسي والاستبداد الذي نصب مشانقه ضد مناضلي التيارات، بغض النظر عن مساحة التدافع، سياسياً مشروعاً أم مسلحاً. لكنّ عمق المستبد كان توحشاً سلطوياً في العموم، والعدالة المستقلة في صراع التيارات هي الحكم، وليست أفعال السلطة.

لكنّ السودان الفكري والاجتماعي واظب على اشتباك إيجابي، عزّزته تلك الجذور المشتركة بين العرب وأشقائهم الأفارقة. فاحدثت لهذه الرحلة معهداً بنيوياً مختلفاً عن بقية الأوطان العربية، وهي طبيعة الكفاح الحقوقي من الثار الثقافي التياري الذي تعيشه جماعات متناحرة، تختلف لكنها تشترك في هذه السمة، وهو الصراع للثار، وليس للحقوق خيمته عند التاريخ الفكري الملتحم بطيف اجتماعيّ واسع، يمارس ميثاقاً اجتماعياً أخلاقياً بين أركانه، لا نبرئ في إضعافه أيّ نظام مستبد، لكنّ آثار ميثاق الضمير بقيت قائمة، ونأمل أن يتعزّز أخلاقياً، ويتم تجاوز مرحلة الصراع الفكري الحالية من دون إسقاطه. من هذه التميزات السودانية، نستذكر شخصية المناضلة الحقوقية الشيوعية، فاطمة أحمد إبراهيم، التي قادت الحركة الحقوقية النسائية، في رحلة غربية عن أوساط الراديكالية العلمانية، من حيث الجامع لأفكارها، وبالذات الأركان القيمية في حياتها الشخصية. ولعلّ النص الذي رثاها به المحبوب عبد السلام، نحت أدبي ملهم، ممتلئ بمخزون الرؤية الكفاحية بينها وبين الأهم قصة الجوهر الذي ظلّ يحكم فاطمة، فهو المفصل هنا، ليس في قضيتها الشخصية، لكن في تحديد طبيعة الكفاح الحقوقي من الثار الثقافي التياري الذي تعيشه جماعات متناحرة، تختلف لكنها تشترك في هذه السمة، يحجّ لها بالفعل من يرغب في نصب الإسلام، بل على العكس! الاسترداد الحقوقي من دون أن يُسقط ذلك حق المرأة في خيارها، تكاملاً لها بحسب ظرفها، فهي خيارات وحاجات للمجتمع وللمرأة، وليست شروطاً تفرض عليها. في المقابل، تيار التطرّف قديماً وحديثاً أنّ هناك تصادماً بين جوهرين؛ جوهر القيم الأخلاقي، وأقانيم الجوهر المادي المنزّوعة منه الروح والأخلاق. رأت فاطمة إبراهيم أنّ رحلة الكفاح للمرأة مسيرة الوطنية والإنسانية للمجتمع والشعب. وهي حالة يشترك فيها الإسلامي الأيديولوجي المتطرّف والعلماني الراديكالي، مع الاختلاف في قضية التبني. وهنا تبرز لنا رحلة فاطمة أحمد إبراهيم، من بيت أبيها الذي كفل لها أصل التدين الروحي والجوهر القيمي، وبقي ثابتاً فارقاً لم تزعزعه الاشتراكية العلمية، كما أنّ هذا الجوهر بقي معها في كلّ رحلتها الحقوقية الممتدة، والتي عسف بها الزمان، فأعدم زوجها الشفيع أحمد الشيخ، ثم لم تكسرها مظلمة إعدامه، ووواصلت رحلتها، بعدما انطلقت بصحبته زوجاً ورفيقاً، في رحلة العمل النقابي والتمثيل النيابي الذي كانت المرأة الرائدة فيه.

كان الثوب السوداني المجلل بما يشابه الحجاب معها طوال رحلتها، وكانت تقوم لصلاتها في أوقاتها مطمئنة، لم تكن تعرض صلاتها على الناس، ولا المسرح الخطابي، ولا ضجيج الجمهور، وإنما كانت تردّد أنه الجوهر الذي تقوم عليه رحلة الروح. وقد قرأتْ سلسلة المطالب التي انتزعتها فاطمة إبراهيم، لصالح المرأة، فلم أجد فيها ما يناقض إسلام، بل على العكس! الاسترداد الحقوقي من دون أن يُسقط ذلك حق ظرفها، فهي خيارات وحاجات للمجتمع وللمرأة، وليست شروطاً تفرض عليها. أنّ هناك تصادماً بين جوهرين؛ جوهر القيم الأخلاقي، وأقانيم الجوهر المادي الموجود في الحياة الحزبية العلمانية والمطالب التي انتزعتها فاطمة إبراهيم، لصالح المرأة، فلم أجد فيها ما يناقض إسلام، بل على العكس! الاسترداد الحقوقي من دون أن يُسقط ذلك حق ظرفها، فهي خيارات وحاجات للمجتمع وللمرأة، وليست شروطاً تفرض عليها. أنّ هناك تصادماً بين جوهرين؛ جوهر القيم الأخلاقي، وأقانيم الجوهر المادي الموجود في الحياة الحزبية العلمانية والمطالب التي انتزعتها فاطمة إبراهيم، لصالح المرأة، فلم أجد فيها ما يناقض

> رات فاطمة إبراهيم أنّ رحلة الكفاح للمرأة مسيرة تحرّر مجتمعي، لوطن أجمل

إبراهيم نفسه، في صدام فلسفتها مع ثار تيار النزوة الجديد، ونقول هو ثار، لأنّه يُمركز كلّ قضيته في التحول الجندري الصراعي، ويسحب البساط من الجوهر القيمي والأخلاقي الذي كافحت لأجله فاطمة إبراهيم، وهو حقوق المحرومين في المجتمع، وانتزاع التشريعات والقوانين لحماية المرأة المظلومة أو المهمشة، وهنا فارق كبير للغاية، فالحرب اليوم التي بعث الغرب الحداثي الإبادي فكرتها، ونشرها على العالم، وجعل الشرق ميداناً للضغط فيها، تحوّلت فيه قضايا الحقوق للمرأة التي تكفل رفع الظلم، وبقاء حق أنوثتها وشراكتها، كمركز للأسرة الفطرية، إلى حربٍ جندرية، لا معايير حقوقية لها، وإنما معايير أيديولوجية عنيفة متطرّفة لا سقف لها، إلاّ نزوة الثار الغربية في إسقاط الأسرة، وجعل فكرة الثورة باسم الجندر المنتقم من الذكور، ثم من أنوثة المرأة، جوهر الهوية النسوية. وبالفعل، هنا يتبيّن أنّ هناك تصادماً بين جوهرين؛ جوهر القيم الأخلاقي، وأقانيم الجوهر المادي المنزّوعة منه الروح والأخلاق. رأت فاطمة إبراهيم أنّ رحلة الكفاح للمرأة مسيرة تحرّر مجتمعي، لوطن أجمل ولشعب يحب بعضه، وينسجم حول قيمة، ولم تنزِ في هذه القيم باساً، بل جعلت حياتها مرتبطة بهذا الجوهر. تقوم إلى صلاتها وهي تستشعر القوة في نداء الروح، وتقوم إلى كفاحها وهي تعتقد أنّ المجتمع المتكاتف يجب أن يكون ظلّ المرأة معها وبها، فهنا إرادة وطن حر يكافح النساء والرجال لأجل المساواة الحقوقية في المعايير، وليست البيولوجية القهرية، التي تؤسّس عليها اليوم حرب الجندر ضدّ الحياة المطمئنة.

ومن المؤكد أنّ للفكرة الشيوعية مساحتها التي لا تتفق مع رؤية الإسلام الكونية، لكنّنا هنا لا نناقش هذه الرؤية، وإنّما نستذكر نموذجاً أخلص لمجتمعه وأخلاقه، وكانت قصة كفاحه منظومة حقوق ورزّ اعتبار للمرأة، من ساحات النقابات حتى قبة البرلمانات، فيما مهمة الجندر المريض حصار المرأة في نزع أنوثتها، ثم دفعها إلى حرب الذات والمجتمع والشريك. هنا قصة جوهر فاطمة الأخير، يقرع باب السودان الجديد.

(كاتب عربي في كندا)

أميركا ستحتوي الصين

سامر خير أحمد

ليس النظام العالمي القائم على أحادية القطبية الأميركية في طريقه إلى التغيّر قريباً. لا الخلافات التجارية والسياسية بين الولايات المتحدة والصين ستفعل ذلك، ولا الاتفاق «الاستراتيجي» الصيني الإيراني الذي أبرم أخيرا سيؤدي إلى ذلك. ثمّة اعتقاد رائج أن من شأن تحالف بين روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية أن يمثل محوراً دولياً جديداً يعيد صياغة النظام العالمي القائم منذ انتهاء الحرب الباردة، من بوابة التأثير على النفوذ المالي للولايات المتحدة وعملتها الدولار. لكن الولايات المتحدة في عهد الرئيس جو بايدن يمكن أن تكون من الذكاء والحنكة إلى درجة تجذب الصين إليها، بدل أن تدفعها إلى إثارة القلاقل في العالم.

ليست الصين معنية بهز عرش أميركا، ولا بإحداث تغييرات في موازين القوى في العالم. كل ما تريده أن تدفع عن نفسها شر التطرّف الأميركي، وسياساته العنجهية كالتي عرفها العالم في عهد دونالد ترامب، كي تضمن مواصلة نموها الاقتصادي وازدهارها الداخلي. وسترمي الصين كل أوراق اللعب الخارجية، خصوصاً في مناطق العالم الحساسة كالشرق الأوسط ووسط آسيا، إذا سحبت الولايات المتحدة إلى التقرّب منها والتحالف معها.

على سبيل المثال، تترقب الصين كيف ستستعمل إدارة بايدن ضدها ورقة قضية قومية الإيغور الصينية المسلمة. ويبدو أن لدى الصينيين ما يشبه اليقين بأن مشاركة قومية الإيغور في الصراع في سورية، ضمن تنظيمات دينية الطابع (تنظيم الدولة الإسلامية تحديداً)، كان بمثابة تمرين لإعداد أفراد من هذه القومية، ومتعاطفين معهم، لتنفيذ هجمات «جهادية» تضرب الصين من حدودها الشمالية الغربية، بحجّة «تحرير» قومية الإيغور التي تتعرّض لـ«الاضطهاد» الديني والعرقي من حكومة بكين الشيوعية، وذلك بغرض إشغال الصين بحرب عصابات تستعيد ذكريات الجهاد ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان، باعتبارها أسلوب عمل أميركي أصيل!

ما يعزّز هذا الاعتقاد أن قومية الإيغور موجودة في الصين منذ سبعة عقود، وأن الحركات الجهادية السلفية حاضرة في العالم منذ أربعة عقود، كما أن الحركة الانفصالية الإيغورية موجودة طوال الفترة نفسها، فلماذا تذكّرت الصين اتخاذ إجراءات لتعزيز اندماج هذه القومية المسلمة في المجتمع الصيني الآن، بعد مشاركة الإيغور في أحداث الثورة السورية؟ ولماذا لم تطبق الإجراءات نفسها على القوميات المسلمة التسع الأخرى في الصين؟ هذا يعني أن الصين لا تشعر بالأمان تجاه هذا الملف، بعد زوال إدارة ترامب، خصوصاً أن خطاب بايدن تجاه الصين لا يقل عدائية عن خطاب سلفه، إذ يُفهم من تصريحاته وأركان إدارته أن الولايات المتحدة تسعى إلى قيادة تحالف دولي ضد الصين في المسائل التجارية، يحول دون تمدّد نفوذ بكين الاقتصادي في العالم، خصوصاً منذ إطلاق مبادرة الطريق والحزام، مع تولي الرئيس الصيني شي جينغ بينغ مقاليد السلطة قبل ثماني سنوات. وتخشى الصين كذلك أن تنظّم الولايات المتحدة تحالفاً دولياً «جهادياً» ضدها، بحجة إنقاذ قومية الإيغور، تشارك فيه دول عربية ومسلمة، على طريقة ما جرى ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان.

سارعت الصين إلى إبرام اتفاق «استراتيجي» مدته 25 عاماً مع إيران التي تعاني من التلكؤ الأميركي في العودة إلى الاتفاق النووي، لعلها تقطع الطريق على الولايات المتحدة في هذا الملف الشائك والمزعج. لكن مضامين الاتفاق الصيني الإيراني فضفاضة إلى حدّ أنه يمكن للبلدين، خصوصاً الصين، أن تسحبه نحو المربع الذي يتناسب مع تطور الأحداث لاحقاً. نص الاتفاق على أن تستثمر الصين 450 مليار دولار في البنى التحتية الإيرانية، مثل سكك الحديد والموانئ، ومعها إنشاء صناعات مدنيّة وعسكرية في عمان، وهو أمر لا يختلف عمّا تفعله الصين في كل اتفاقياتها الاستثمارية مع الدول المشاركة في مبادرة الطريق والحزام، ومعناه أن أولويتها مواصلة فتح الطرق والأسواق العالمية لنقل بضائعها إلى المستهلكين. وستحصل من إيران لقاء هذه الاستثمارات الضخمة المفيدة للطرفين، خصوصاً في ظل استمرار العقوبات الأميركية على إيران، على حصة الأسد من النفط الإيراني، لتلبية احتياجاتها المتزايدة.

> ليست الصين معنية بهز عرش أميركا، ولا بإحداث تغييرات في موازين القوى

هذه المخاوف من ضياع «فتح»

حيّان جابر

ترافق إعلان انتخابات فلسطين مع تصاعد الخطاب المحذّر والمتخوف من نتائجها، ومن احتمال تفكّك حركة «فتح» وتشظيها، بحكم تداعيات هذا على تنظيم البيت الفلسطيني وترتيبه، وعلى مستقبل القضية الفلسطينية، وقد شهدنا تصاعداً واضحاً في عدد هذه التعبيرات وحدّتها بعد إغلاق باب الترشح للانتخابات التشريعية، وتبيان عجز حركة «فتح» بقيادتها الراهنة، عن تدارك الخلافات الحركية الداخلية، كما تبين في فشلها، في تشكيل قائمة «فتحاوية» موحدة، ذات برنامج واحد وواضح. لذا بات التنافس «الفتحاوي» - «الفتحاوي» أمراً مؤكّداً، لا سيما بين القائمة الرسمية بقيادة محمود العالول، وقائمة مروان البرغوثي، وناصر القدوة، وبشكل أقل قائمة محمد دحلان.

يتطلّب هذا الحال مزيداً من التمعّن في ما يحصل فلسطينياً اليوم، وفي ما حصل في السنوات الماضية، فمن ناحية أولى، وفي ما يخص المرحلة الراهنة والتصارع «الفتحاوي» - «الفتحاوي» المحتدم، يجب ملاحظة مدى هامشية الخلاف السياسي بين مجمل القوائم المنبثقة من حركة «فتح» من قائمتها الرسمية إلى قوائمها غير الرسمية، مروراً بالقائمة الأكثر شهرة إعلامياً، المنبثقة عن تحالف مروان البرغوثي، وناصر القدوة. وهو المؤشر الأخطر على ترهل الحركة وجمودها الفكري وتكلسها التنظيمي، انطلاقاً من خصوصية حركة «فتح» من طبيعتها المركزية التي قامت عليها، والمتمثلة بأنها حركة تحرّر وطني ذات مرونة سياسية وفكرية، تضم في إطارها التنظيمي مختلف التوجهات الفكرية والأيديولوجية والسياسية المتفقة حول فكرة وحيدة وواحدة، هي التحرّر من الاحتلال الصهيوني. أي إنّ حركة تحولت اليوم إلى بنية سياسية مغلقة وجامدة، مبنية على حلّ الدولتين والتفاوض والعمل في إطار البنى السياسية الفوقية، المنفصلة عن الشارع ونضاله، سواء كان فلسطينياً أم عربياً ودولياً، وبالتالي فقدت الحركة تنوّعها الفكري وتبايناتها السياسية واختلافاتها الأيديولوجية، بصورة شبه كاملة. وهو ما أسفر اليوم عن قائمتين أو ثلاث وربما أكثر؛ هناك قوائم أخرى كثيرة تضم في قوائمها كوادر حركة «فتح» الذين يحملون المسمّيات السياسية نفسها، وتقريباً البرنامج السياسي نفسه القائم على منطق الدولتين، مع اختلافات بسيطة بشأن الآليات والأدوات. وعليه، لا يمثل البرنامج السياسي سبباً في تعدد قوائم حركة «فتح» بل يُعزى السبب إلى تراجع ثقة جزء من «الفتحاويين» بقياداتهم الراهنة وبقراراتها، وإلى رفض المظاهر التسلطية والاستبدادية ومظاهر النهب والفساد الرسمي، على صعيدي الحركة والجسم السياسي الفلسطيني.

طبعاً، لا يصح التقليل من أسباب الخلاف «الفتحاوي» - «الفتحاوي» على الرغم من غياب الخلافات السياسية والبرامجية، لكنّ المحزن بذلك هو حجم الشرخ الذي أحدثه هذا الخلاف في صفوف الحركة، وتحديداً في ظل الجو البنيوي ما هو أكثر من خوض معركة قائمة على شخصنة الأزمة أو المشكلة. بمعنى أنّ القضية لا تكمن في شخص رئيس حركة «فتح» ورئيس السلطة الوطنية ومنظمة التحرير فقط، مع التأكيد على مسؤوليته فيها، بل تعود إلى تدمير مؤسسات العمل الوطني تاريخياً، وفي مقدمتها مؤسسات منظمة التحرير، وحرفها عن هدفها الرئيس المتمثل في خدمة شعب فلسطين وقضيته إلى خدمة صاحب السلطة والجاه والمال، وإلى الانتفاخ بخيرات المنظمة المالية والجهوية. إذ يخلو خطاب مجمل قوائم حركة «فتح» وبرامجها من أيّ نقد موضوعي وعلمي واضح، بعمل على تفكيك (وتحليل) الأزمات التي نغرق بها بشكل علمي وموضوعي وجذري، ما حوّلها إلى مجرد قوائم متنافسة على السيطرة والهيمنة لا أكثر. الأمر الذي ينذر باستمرار المظاهر والمشاكل والأزمات الفلسطينية نفسها داخل فلسطين وخارجها، بل قد تتضاعف وتتسارع وتيرتها، خصوصاً إن أخذت بالاعتبار تجربة صعود محمود عباس، وسيطرته على زمام الأمور «الفتحاوية» والفلسطينية، فقد صعد عباس في سنوات بأسر عرفات الأخيرة، عبر نقده ومعارضته تسلطية عرفات واستبداديته وتفرّده، وقدّم نفسه عرّاباً للديمقراطية والشفافية والمصداقية الشخصية والمؤسساتية، الأمر الذي اعتبره كثيرون فرصة سانحة من أجل كسر هيمنة عرفات، وتحكّمه المطلقة بكل شاردة وواردة، من خلال دعم مطالب عباس، وتمكينه من انتزاع جزء من سلطات عرفات أولاً، وتوليه زمام الأمور خلفاً لعرفات ثانياً. ومن أفضل من عباس من أجل لعب هذا الدور بحكم خطابه الديمقراطي من ناحية، وبحكم ضعف شخصيته القيادية والجماهيرية، وفقاً لهم من ناحية ثانية، لا سيما عند مقارنتها مع شخصية ياسر عرفات. لكنّ الجميع يعلمون ما حصل لاحقاً، وكيف تحوّلت فترة سيطرة عباس إلى مرحلة تسلطية واستبدادية وتفرّدية بشكل فجّ وعلني ومباشر من دون أيّ تجميل.

وبالتالي، نحن أمام فصل جديد من فصول أزمة، أو بالأصح أزمات، حركة «فتح» السياسية والبنيوية والتنظيمية والمالية المتراكبة والمتداخلة، التي تعبّر عن ترهّل الحركة، وربما تقضي إلى خسارتها مكانتها السياسية والشعبية، من دون أن تنهيها. لكنّ وعلى الرغم من تداخل الأزمات الفلسطينية و«الفتحاوية» وتراكبها، فإنّ منشأ كلّ منها مختلفٌ عن الآخر، فمنها أزماتٌ يعود أصلها أو ملمحها الأول إلى بدايات تكوين الحركة، لا سيما بما يخصّ القيم الديمقراطية المعروفة اليوم، غير أنّ مرحلتي البرنامج المرحلي أولاً، واتفاق أوسلو ثانياً، هما اللتان شهدتا تراكباً وتداخلاً وتصاعداً لهذه الأزمات، فمنذ ذاك الزمن، بدأ إقصاء غالبية معارضي البرنامج المرحلي من بنى الحركة وجسمها، ومن الساحة الفلسطينية، وتم أيضاً تحويل الحركة المتفاخرة بسموها عن الخلافات الأيديولوجية والنظريات السياسية إلى حركة اللون والبرنامج والشكل والصوت الواحد والأوحد، بداية من عرفات وصولاً اليوم إلى محمود عباس. لذلك، ومع كلّ الاحترام والتقدير تجاه غالبية المتخوفين من تأثير الخلافات «الفتحاوية» على مجمل الوضع الفلسطيني، يعتقد الكاتب أنّ المرحلة الراهنة لا تستوجب التخوف بقدر ما تستوجب البحث في كيفية الحدّ من آثار ذلك. إذ باتت «فتح» عاجزة عن استعادة نسقها كحركة تحرّر خسرته منذ سبعينيات القرن الماضي، وكذلك باتت البنية السياسية الفلسطينية، اليمينية واليسارية، متهالكة ومنساقة مع الحركة بكامل إرادتها، الأمر الذي أخرجها من الحسابات الفلسطينية، باستثناء حركة «حماس» التي مكّنتها بداياتها الجذرية وقدراتها المالية من اختراق المجتمع الفلسطيني، والسيطرة على جزء كبير منه، لكنّها وبكل وضوح، ولا سيما بعد تعديل برنامجها السياسي، قد باتت نسخةً عن حركة «فتح»، كما علينا الإقرار بقدم هذه الأزمات وبعصور الجهود التي عملت على تداركها وتجاوزها، وبعبثية المراهنات على حيوية الحركة، وعلى قدرتها على تجاوز الأزمات واستعادة المسار الأساسي، كما راهن غالبية المتخوفين اليوم، حتى باتت ضرورة، بل ربما حتمية، في طريق استعادة شعب مساره التحرري، وجميع حقوقه المستلبة.

(كاتب فلسطيني)

بيت لحم مطلع 2020، في الذكرى الـ55 للتأسيس «فتح» (موسى الشاعر/فرانس برس)

مغامرة الانتخابات الفلسطينية

عيسى الشعيبي

مع أنّ كلّ عمل أو خطوة أو إجراء ما، ينطوي على قدر من المغامرة، بمعناها الإيجابي، سواء على النطاق الشخصي أو على المستوى العام، إلاّ أنّ الانتخابات التشريعية الفلسطينية، المقرّرة في 22 مايو/ أيار المقبل، تستحوذ على كلّ ما في مفردة المغامرة من معنى، نظراً إلى افتقار المعنيين بهذه اللعبة الانتخابية القدرة على التحكّم بالنتائج المرجوة، وهذا جيد، أو لضعف اليقين إزاء قبول الجميع بمخرجات صندوق الاقتراع كما هي، ناهيك عن استمرار عقدة القدس الانتخابية المفتوحة على احتمال وقف هذه العملية، أو تعليقها إلى أجل مفتوح. وفيما كان من المنطقي أن تتركّز الأنظار على الميزان التصويتي بين كلّ من حركتي فتح وحماس، المتنافستين على أصوات الناخبين، وأن تتباين التقديرات والترجيحات بين الحركتين الكبيرتين، انشدّت الأبصار على الفور نحو قوائم حركة فتح الثلاث، وتركزت الاهتمامات والتكهنات على ما قد تؤول إليه النتائج بعيدة المدى، المترتبة على هذا الوضع الانقسامي داخل الجسم السياسي المهيمن على مقاليد السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن اختلاف الآراء، في ما إذا كان تشتت الحركة الأم يعمل لصالح انتخابياً، أم أنّه يصبّ مزيداً من القمح في طاحونة الحركة المحاصرة في قطاع غزة. ولعلّ السؤال الذي لا جواب له حتى الآن، ما إذا كانت هذه الانتخابات، المؤجّلة منذ عقد وأزيد، سوف تسهم في دفع الوضع الفلسطيني إلى الأمام، أم أنّها ستزيده سوءاً، لا سيما إذا أتت بمفاجآت غير متوقعة، مثل خسارة «فتح» رهانها على تجديد شرعية النظام الفلسطيني، وزيادة وزنها في المجلس المنتخب، ومن ثمّة تجويد صورتها وتعزيز أهليتها قائدة للمشروع الوطني، أو ما إذا فقدت حركة حماس أغلبيتها المتحقّقة في آخر انتخابات تشريعية، وقوّضت، جرّاء هذه «المغامرة» غير المحسوبة بدقة، أهم الركائز التي بنت عليها مشروعية سلطة الأمر الواقع في غزة، وطرحت نفسها، من ثمة، بديلاً لقيادة السلطة والمنظمة.

يضاعف من خطورة هذه المغامرة الانتخابية التي أملتها، من جهة أولى، احتياجات داخلية ملحة، وفرضتها من جهة ثانية ضغوط خارجية معلومة، أن الساعي التمهيدية المبكرة لطرفي الأزمة المديدة قد فشلت لأسباب لا حصر لها، إلاّ أنّها نجحت في تحويل الانقسام إلى اقتسام للسلطة، وبالتالي التوافق على إدارة الوضع الداخلي بالحدّ الأدنى من المناكفات المعهودة، حتى لا نقول إنّ الطرفين نجحا في شرعنة الوضع شبه الانفصالي، القائم فعلاً بين الضفة وغزة، وإبقاء العربة أمام الحصان، إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولا. يستمد الحديث عن «مغامرة» الانتخابات هذه من تقدير موقف مفاده أنّ المجتمع الفلسطيني، باتجاهاته وتفضيلاته وأولوياته المختلفة، قد تبدّل تبدّلاً كبيراً عما كان عليه الحال قبل خمس عشرة سنة، عند إجراء آخر جولة انتخابية، تماماً نحو ما تبدلت إليه الأحوال في البيئة المحيطة، غداة انطلاق أولى موجات الربيع العربي، وهو أمر يمكن ملاحظته من خلال عدة معطيات ملموسة، أولها تسجيل نحو 800 ألف مواطن، من جيل شاب غير مؤطّر حزبياً، ولم يسبق له أن مرّ بتجربة الانتخابات، الأمر الذي لا يمكن معه التنبؤ باختياراته، وثانيها دخول 36 قائمة متنوعة، تضم آلاف المرشّحين، على خط الاقتراع في دائرة نسبية واحدة، وهو أيضاً سابقة فلسطينية غير مسبوقة. وثالثها أنّ التنافس لا يدور هذه المرّة حول البرنامج السياسي مثلاً، أو حتى على العقائد الحزبية، وإنما يحتدم وفق اعتبارات شخصية وحمائلية وجهوية، فيه أقل القليل من الدسم السياسي والحدّ الأدنى من المسوّغات والانتمامات الفصائلية. وهكذا تبدو الانتخابات الفلسطينية، إن جرت في موعدها، بمثابة مغامرة سياسية لا مفرّ منها، كون الإقدام عليها، قبل تحقيق المصالحة مثلاً، أقل ضرراً من ترك الحبل على غارب وضع يتآكل مع مرور الوقت، وأجدى نفعاً من الوقوع في حالة فراغ داهمة في أيّ لحظة (والأعمار بيد الله)، فيما لن تنجح هذه المغامرة، على الأرجح، في إشفاء النظام السياسي.

مومياوات الهوية

محمد طلبة رضوان

كان موكب المومياوات المصرية، هذا الأسبوع، حدثًا كبيرًا، دارت حوله نقاشات مختلفة، أبرزها النقاش السياسي، عن المنجز والأولويات، وهو نقاش جاد، مهما اختلف أطرافه وتصارع

المطلوب عربياً في الوضعين العراقي والسوري

عبد الباسط سيدا

بات الانفتاح العربي على العراق ظاهرة تستوقف الالتفات إليها. وهي إيجابيةٌ على الرغم من ملاحظات وثغرات قد يُشار إليها هنا وهناك. والمقصود هنا هو الانفتاح الخليجي في المقام الأول؛ السعودي والقطري والكويتي على وجه التحديد؛ إلى جانب الانفتاح المصري والأردني على العراق الذي كان له دوره المؤثر على مرّ العصور في تحديد ملامح المنطقة على مختلف المستويات؛ لكنّه تحوّل بعد سقوط نظام صدام حسين إلى ساحةٍ مفتوحةٍ أمام التمدّد الإيراني الذي وصل إلى المفاصل الأساسية في الدولة والمجتمع العراقيين. والعوامل التي أوصلت الوضع العراقي إلى ما هو عليه راهناً عديدة، منها: الأخطاء التي كانت إثر التدخل الأميركي القوي الذي أدى إلى إسقاط النظام عام 2003، وما ترتب على ذلك من انهيار للدولة العراقية بكلّ مؤسساتها؛ وعزوف السنّة عن المشاركة الفاعلة في العملية السياسية الناشئة التي انطلقت بعد 2003، وارتفاع منسوب التعصّب المذهبي نتيجة الجهود والسياسات الإيرانية التي اعتمدت بصورة أساسية على مليشيات الأحزاب التي كانت تتلقى الدعم والتوجيه من النظام الإيراني.

وبلغ التحكّم الإيراني ذروته مع تشكيل «الحشد الشعبي» خارج إطار الجيش وأنظمة الدولة في عهد رئاسة نوري المالكي للحكومة، بذريعة محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، لتتحوّل تلك القوات لاحقاً إلى ذراع عسكرية إيرانية التوجيه، وبأموال وعناصر عراقية؛ الأمر الذي أحدث خلخلة كبرى في البنية المجتمعية العراقية التي كانت تعاني أصلاً من التفكّك والهواجس المتبادلة نتيجة السياسات القمعية التي مارسها نظام صدام حسين، بحق جميع المكونات العراقية، تحت شعارات قومية كبرى، كانت وسيلةً للانقضاض على الداخل الوطني العراقي، للتحكّم فيه من موقع المستبد المتعطّش للسلطة المطلقة. لقد استخدم النظام الإيراني العراق ساحةً لمشروعه التوسعي، عبر استغلال الورقة المذهبية لغايات سياسية، وتمكّن، مع الوقت، من إزاحة المرجعيات الشيعية الوطنية الأساسية وتهميشها، ليغدو هو مرجعية المليشيات المرتبطة به عضوياً. وقد استفاد قادة هذه المليشيات على الصعيد الشخصي من استقوائهم بالنظام الإيراني، وتجسّد ذلك في عمليات الفساد الكبرى التي حرمت العراقيين من ثروات بلدهم، وجعلتهم ضحايا البطالة والحاجة، وحرمتهم من أبسط الخدمات، مثل الماء النظيف، والكهرباء، والحدّ الأدنى المطلوب من الرعاية الصحية والتعليم المقبول.

ومع تراكم مفاعيل الفساد، تكشّفت العورات، وخرج العراقيون، خصوصاً في المحافظات الجنوبية حيث الهيمنة الإيرانية، في انتفاضة عارمة، مطالبين بالعدل ومحاسبة الفاسدين، الأمر الذي لن يتحقق من دون امتلاك العراقيين زمام أمور مجتمعهم ودولتهم.

هناك رغبة عراقية على أعلى المستويات في تطوير العلاقات مع الدول العربية، سيما الخليجية منها. والوجود العربي المؤثر في العراق يحقق نوعاً من التوازن المطلوب، ويمنح القوى العراقية الوطنية التي تعمل من أجل المشروع الوطني العراقي مزيداً من الدعم، والقدرة على التعامل مع الضغوط الإيرانية في الجنوب والوسط، والضغوط التركية في الشمال. وهناك توجّه جاد لدى المسؤولين العراقيين في القيادة السياسية الراهنة لإبعاد العراق عن الصراعات الإقليمية، وجعله جسراً للتواصل بين الجميع. وربما يؤثر هذا التوجه في موقف النظام الإيراني نفسه على المدى الطويل، بعد أن يقتنع بأنّ عقوداً من عقلية «تصدير الثورة»، والتدخل في شؤون دول الإقليم ومجتمعاته، لم تجلب إلى منطقتنا سوى الحروب والتدمير والتهجير، فإيران كانت، وستظل، قوة إقليمية مهمة في المنطقة، لكنّ عليها أن تقتنع بأنّها ليست القوة الوحيدة، ولا يمكنها أن تصبح كذلك؛ ومصلحة الشعب الإيراني توجب تحوّل إيران إلى قوة متعاونة، متفاعلة إيجابياً مع محيطها الإقليمي، لتتحوّل من ثم إلى جزء طبيعي فاعل من المجتمع الدولي.

وفي المقابل، نسمع دعوات تطلقها دول عربية للانفتاح على النظام السوري، وهي ترمي إلى تدويره، لا إلى مساعدة الشعب السوري الذي يعاني بأسره من استبداد هذا النظام، وما فعله بسورية والسوريين طوال عقود، خصوصاً منذ انطلاقة الثورة السورية في العام 2011. وما نراه في هذا السياق أنّ الوضع العراقي يختلف عن الوضع السوري، ومن الطبيعي أن تُعتمد لكلّ وضع الوصفة التي تناسبه، فالنظام في سورية أعلن الحرب على السوريين، ومارس، ويمارس، القتل والتدمير والتهجير ضدهم. وهناك مئات آلاف من المعتقلين والمغيبين ممن لا يُعرف عن مصيرهم شيء. ويعتمد هذا النظام على الدعم الإيراني ومليشيات حزب الله، والمليشيات المذهبية العراقية والباكستانية والأفغانية التابعة للنظام الإيراني، ليستمر؛ وكلّ هذا لا يقابله ما يماثله في الوضع العراقي.

يساهم الانفتاح العربي على العراق في تعزيز مواقع القوى التي تريد الخير للشعب العراقي؛ بينما الانفتاح نفسه على النظام السوري يساهم في ديمومة محنة السوريين ومعاناتهم جرّاء ممارسات هذا النظام الذي ما زال يصرّ على أنّ ما واجهه كان مؤامرة كونية لإسقاطه، وهو «النظام العلماني الحامي للأقليات». هذا في حين أنّه على أرض الواقع متحالفٌ مع نظام ولي الفقيه في إيران، ومع مليشيات حزب الله المذهبية في لبنان.

وهو النظام نفسه الذي مارس الاستبداد في حق كلّ السوريين، بمن فيهم معارضوه من العلويين، وهو الذي استغلّ الطائفة العلوية في مشروعه التسلطي، بتحويلها إلى خزّان بشري لجيشه ومليشياته وأجهزته القمعية؛ هذا في حين أنّ النخب العلوية الحريصة على مستقبل شعبها ووطنها كانت، وما زالت، معارضةً لكلّ ما فعله، ويفعله، هذا النظام ضد السوريين عامة.

وقد أثبتت تجارب الانفتاح السابقة على هذا النظام، خصوصاً في عهد بشار الأسد، عدم جدواها، بل أدّت إلى نتائج عكسية. ونتذكّر جميعاً الجهود الكبيرة التي بذلتها السعودية، في عهد الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز الذي حاول معالجة الوضع بعد جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق، رفيق الحريري، وأقنع سعد الحريري عام 2009 بقضاء ليلةٍ رهيبة مع بشار نفسه في محاولة لإقناع الأخير بعدم تسليم كامل أوراقه إلى النظام الإيراني، لكنّ تلك الجهود لم تسفر عن المرجوّ المطلوب، فالنظام السوري شموليّ مغلق، قد وضع لنفسه من الآليات والمحددات بموجب «دستوره وقوانينه» ما يمكّنه من الاستمرارية. وهو غير قابل للإصلاح. محوره رأس النظام، وأركانه عناصر الزمرة الحاكمة اللامرئية التي تتحكّم بمفاصل السلطة والاقتصاد. وفي سبيل المحافظة على ذاته بعد الثورة الشعبية العارمة التي شملت معظم شرائح الشعب السوري، ومن جميع المكونات، وفي غالبية المناطق السورية، وثّق هذا النظام العلاقات مع النظام الإيراني، حتى تمكّن الأخير من التغلغل في الدولة والمجتمع السوريين، خصوصاً الجيش والأجهزة الأمنية. كما تمكّن من فرض نفوذه وسطوته عبر المليشيات المذهبية التي أُدخلت إلى البلاد بناء على أوامر إيرانية؛ وما زالت تعمل وفق تعليماتٍ وأوامر تتلقاها من الإيرانيين. وليس سراً تباهي المسؤولين الإيرانيين ومسؤولي حزب الله، في مناسبات عدة، بفضلهم في الإبقاء على نظام بشار، وذلك في تنافسٍ ملحوظ مع الروس الذين من جانبهم، صرّحوا بما يشير إلى دورهم الحاسم في المحافظة على بقاء النظام عام 2015، والذي كان، وفق التسريبات، على وشك السقوط. واليوم يعاني هذا النظام من تآكل داخلي بفعل الأزمة الاقتصادية الخانقة، نتيجة الحرب التي أعلنها النظام على الشعب والبلاد، ونتيجة الفساد الشمولي الذي بات من معالم هذا النظام والمستفيدين منه. لقد أصبح وجود النظام السوري عقبة كأداء أمام إمكانية ترميم النسيج المجتمعي الوطني السوري مقدمة لتوحيده على أسس سليمة. ويستمد هذا النظام أسباب وجوده واستمراريته من الاستقواء بالقوى غير السورية، ويبني استراتيجيته على إبعاد السوريين عن دائرة القرار، ويمنعهم من المشاركة في إدارة بلدهم، ويحول دون إسهامهم في بلورة معالم مصيرهم وسعيهم من أجل مستقبل أفضل لأجيالهم المقبلة. لذلك، نرى أنّ الانفتاح العربي المطلوب في سورية هو الذي يكون على الشعب لدعمه وتمكينه من الخلاص من نظامٍ كان، وما زال، السبب في محنة السوريين.

> يساهم الانفتاح العربي على العراق في تعزيز مواقع القوى التي تريد الخير للشعب العراقي
>
> يساهم الانفتاح نفسه على النظام السوري في ديمومة محنة السوريين ومعاناتهم جرّاء ممارسات هذا النظام

الوضع في العراق مختلف، فالنظام البرلماني الذي اعتمد هناك منذ إسقاط نظام صدام حسين، فتح الأبواب أمام العراقيين، على الرغم من كلّ المثالب وحالات الفساد الكبرى التي كانت، وما زالت، متفاقمة بين المسؤولين العراقيين، سيما بين المرتبطين عضوياً مع النظام الإيراني، لاختيار وجوه جديدة، سواء في البرلمان أم في الحكومة والرئاسة، وهيئات الدولة ومؤسساتها؛ وهذا ما يفتح الآفاق أمام تغييرات إيجابية تدريجية في حال توفر دعم معنوي، ومادي، وسياسي، للقوى والشخصيات الوطنية العراقية، الغيورة على شعبها وبلادها، وترغب في بناء عراق مستقل، والقادرة على طمأنه سائر مواطنيه من جميع المكونات، ومن دون أيّ استثناء.

وبناء على ما تقدّم، نرى أنّ الانفتاح العربي على العراق والاستثمار في مشاريع تنموية تركّز على البنية التحتية، ودعم قطاع الصحة والتعليم لصالح جميع العراقيين، سيعزّز مواقع القوى الوطنية العراقية التي لا تريد أن يكون وطنها ساحةً لمشاريع الآخرين، بل تعمل على أن يكون العراق ميداناً لتقاطع المصالح بين مجتمعات المنطقة ودولها. وهذا لن يتحقق من دون تعزيز الأمن والاستقرار في العراق، الأمر الذي يستوجب ضبط الميليشيات، وإخضاعها لسلطة الدولة. أما أن تدّعي تلك الميليشيات بأنّها قانونية، وتمارس، في الوقت نفسه، التسلط على الدولة، وتزعزع استقرار المجتمع العراقي ومجتمعات المنطقة، فهذا هو الوضع الشاذ الذي لن ينهض العراق من دون القطع معه.

(كاتب ورئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

عن المجتمع المدني الجديد في الجزائر

محمد سي بشير

تتسارع الأحداث السياسية، في الجزائر، على أعتاب الانتخابات التشريعية المرتقبة في يونيو/ حزيران المقبل، وترتقب السلطة والمعارضة/ الحراك، على حد سواء، الاصطفاف اللائق بالرؤية السياسية لتلك الانتخابات، وهو ما حدا بالسلطة أو النخبة السياسية المقرّبة من الأحزاب التي شكّلت نواة الحياة السياسية، في المرحلة السياسية السابقة، إلى إنشاء كتلتين من رحم المجتمع المدني الذي سيكون حامل راية النخبة السياسية القادمة التي ستعوّض النخبة الحالية، بما أن الهدف هو سياق تجديد النخبة في أفق قيادة العمل السياسي في الانتخابات والمؤسسات السياسية التي ستكون البديل للسياق السياسي البائد.

بدأت القصة في عام 1997، حيث وُلد حزب في الجزائر، وفي زمن سياسي أسرع من سرعة الضوء، في أشهر فقط، بلغ الرّشد السّياسي، ونال أغلبية برلمانية في اقتراع شهد له القاصي والدّاني بأنّه كان من أفضحِ الانتخابات من ناحية مؤشّر التزوير العلني إلى درجة أنّ البرلمان، نفسه، بإيعازٍ من بعض المستقلين، فتح تحقيقا وعيّن لجنة انتهت إلى كتابة تقرير ما زال في الأدراج، لم يطلع على فحواه أو نتائجه أحد.

وعلى الرّغم من هذه الواقعة، بقي هذا الحزب يتجذّر داخل أروقة السُّلطة، وكان أحد رؤسي التحالف الرئاسي الذي ضمن للرئيس السابق، عبد العزيز بوتفليقة، الحكم من دون رقيب أو حسيب أربع عهدات (ولايات)، كانت وبالا على البلاد والعباد، كانت نصف الثالثة والرابعة بأكملها حكما من خلال إطار، بعد وقوع الرئيس السابق في مرض أقعده عن أداء مهامه، ولكن بتغطية من حزبي السُّلطة، جبهة التّحرير وحزب السلطة المعروف باسم التّجمّع الوطني الدّيمقراطي، استطاع البقاء في السُّلطة، ولولا خروج الجزائريين، في 2019، لاستمر في الحكم، بعهدة خامسة، على الرّغم من وضعه الصحي الصعب.

إذا كان الوضع بهذه الدّرجة من السّوء، وعرفنا مكمن المرض، فلماذا تسعى السُّلطة الجديدة إلى إعادة الأداء السياسي المقيت، ببناء ما بات يعرف بتكتل نداء الوطن، تشارك فيه جمعيات مدنية، ولكن في ثوب حزب جديد، ستكون له حصّة الأسد من مقاعد المجلس الشعبي الوطني ومحليات البلاد في الانتخابات المقبلة.

كانت هذه إشارة إلى درس لم تتعلّمه السُّلطة، وتريد إعادته إلى المشهد السّياسي في لبوس المجتمع المدني، هذه المرّة، ولكن السّؤال الحيوي، هنا: هل يمكن أن يكون الشّأن السّياسي هيّنا، في عين السُّلطة، لتستمرّ في التّلاعب به دونما اهتمام إلى الشعارات التي رفعها الحراك، وعاد ليرفعها، بعد الهدنة الصحية، بسبب جائحة كورونا، والمنادية بتصفية النخبة السياسية القديمة، أشخاصا وممارسات، وهو ما لم يحدث، سواء بإعادة بعض وجوه النظام البوتفليقي إلى الواجهة، برسم التعديل الوزاري المعلن في فبراير/ شباط الماضي، أو من خلال إعادة السيناريو نفسه، إنشاء الحزب الإداري السلطوي، أي الاحتفاظ بالمضمون مع تجميل الشكل، فقط؟ يحتاج السّؤال إلى إجابة، ولكن ما سيعرضه المقال هنا مجرّد لمحات لصورة المشهد السياسي الجزائري المقبل، إذا استمر الإلحاح على بنائه بالشكل والمضمون المشار إليهما.

بداية، يجب التّذكير، ثمّ الإصرار على أنّ المقدّمات تؤدّي إلى النّتائج نفسها، منطقيا، بما أنّ السّعي إلى إنجاح مسعى إنشاء هيئة سياسية يُراد لها أن تقوم مقام حزب الإدارة لربح معركة التشريعيات المقبلة، وكأنّك يا بو زيد... ما غزيت، كما يقال عند إخواننا المشارقة، لأنّ الحراك ودروسه الجارية لم تصل إلى الفهم والاستيعاب السياسيين، على الرغم من عشرات القضايا التي زجّت، من جرّاء ذلك، مسؤولين سابقين في السّجون، بفعل ممارساتٍ بدأت سياسية، ثمّ توسّعت إلى الفساد، لأنها لم تجد من يردعها عن تلك الممارسات التي كانت تجري تحت غطاء الحصانة السلطوية، لأنها من أرادت لها أن توجد، وسمحت لها بتلك التجاوزات التي صارت، بعد فترة، جسرا إلى حكم بدون حاكم، وتبرير لهدر مئات المليارات من الدولارات في مشاريع فنكوشية، بمرجعية عبارة الفنكوش، أي الوهم بلغة أهل أرض الكنانة.

دعا محلّلون كُثُر، خصوصا بعد التوقّف الاضطراري للحراك بسبب كورونا، بعد تفكير عميق، إلى مأسسة الحراك وتنظيم نفسه، بكلّ أطيافه، لخوض معارك انتخابية، سعيا منه، في إطار تسوية تاريخية، إلى ربح معركةٍ تليها معارك أخرى، تصبّ، كلها، في تدرجية إنجاز مشروع إصلاح النّظام السياسي في الجزائر، ليواجه، في حركةٍ سياسيةٍ هي من صلب شخصية النّظام السّياسي نفسه، بممارسة قديمة جديدة لإنشاء كتلةٍ هدفها، نهايةً، الدّفع به (الحراك) نحو الانطلاق، من جديد، من نقطة الصفر التي بدأ بها، ولكن، هذه المرّة، بارتفاع سقف عدم تصديق الحراك والجزائريين عموما وعود السُّلطة بإنجاز القطيعة الكاملة والتامة مع النّظام السابق وممارساته.

كما دعا حراكيون كثر، أيضا، إلى اليقظة، لتعهّد شعلة الحراك، حتّى يتمّ إنجاز ولو جزء من مطالباتٍ حلُم الجزائريون بأن تحدُث لتحرّك رتابة نظامهم السياسي، باعتبار ذلك مقدمة لمشروع أوسع، يرتقي بالبلاد إلى مصاف القوى الناشئة. ولئن لم يتحقّق إلاّ القليل، لكن الجميع يعلم أنّ الزّمن السّياسي للحراك فيه نوع من مجانبة الواقع الذي تعمل على أساسه توازنات الزّمن السّياسي السّلطوي الذي يدرس الأمور وفق معطياتٍ لها صلة بالاقتصاد، بالأمن، بالسّياسة، بالعلاقات مع الخارج وبتوازناته المؤسّساتية، أيضا. ولهذا، الحراك واقعي في رفع سقف مطالبه وواقعي في انتظاره نسبة استجابة السُّلطة لها. لكن، وهنا بيت القصيد، يعلم الحراك أن الزّمن السّياسي السُّلطوي ينطوي على محاولاتٍ تكتيكية لترتيب المشهد وفق توازناتٍ تكون نتائجها إبطاء عجلة التّغيير أو توقيفها، تماما، ما يستدعي استجابةً بتنظيم أعلى مستوى لفرض سعي إلى انتخابات نظيفة ونزيهة، وإن حاولت السُّلطة ربح المعركة بالمناورة على غرار إنشاء كتلة «نداء الوطن».

> الخطوة الأولى لامتصاص مناورات السلطة اليقظة، ثمّ امتلاك كفاءة عدم ترك الفضاء السياسي والجمعوي فارغاً من أي تفاعل
>
> العمل بردود الأفعال قد يشكل بداية الوقوع في الخطأ، في حين أنّ المبادرة هي أفضل مقاربة

لا يمكن اعتقاد أن التسوية قد تحدث دفعة واحدة بل السياسة، كما أنها فن الممكن، فإن من أساسياتها المناورة، حتى إذا لم تكن بأدواتٍ لها الوزن والتأثير نفسهما لكننا نعلم، في بلادنا، بعد كل هذه العقود من السياسة الأحادية، أن التغيير لن يكون سهلا وممكنا في زمن يسير، بل كما أن هناك المناورة فهناك، أيضا، على الجانب الآخر، إمكانات الضغط، وخصوصا بالسعي إلى استخدام مضامين القانون الذي قال عنه رئيس الجمهورية إنه فتح الباب واسعا أمام التنظيم الحزبي والجمعوي بمجرّد التصريح، سعيا إلى تقديم أفضل الترشيحات للتشريعيات والمحليات المقبلة، كونها مناط شغل مقاعد في الغرفة العليا التي ستجدّد، حتما، بعد انتخابات المحليات.

وبما أنّ عبارة تسليم المشعل للشّباب ترددت كثيرا في خطاب السُّلطة، وبما أن الرئيس عبد المجيد تبون قال، في خطابه أخيرا، إنه سيوقع، قريبا، على مرسومين لإنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب، فإن باب المنافسة مفتوح لمحاولة شغل الفضاء الحزبي والجمعوي لربح معركة الفضاء الذي سيكون مناط العمل السياسي المقبل، سواء على مستوى المجتمع المدني (الجمعيات) أو الأحزاب.

قد يكون هذا الكلام من معسول الأحلام، لكننا، في بلادنا، لا نملك غيره، حيث إنّ الخطوة الأولى لامتصاص مناورات السلطة هي اليقظة، ثمّ امتلاك موهبة وكفاءة عدم ترك الفضاء السياسي والجمعوي فارغا من أي تفاعل أو وجود، بحجّة أنّ أدوات النظام أقوى، فإذا امتلك وسائل الإعلام، مثلا، فالجميع يعلم، تمام المعرفة، مدى التأثير الذي يوفره الإعلام البديل، إذا استخدمه بوعي وذكاء أشخاص لهم مستوى ودراية بالخطاب السياسي، وبفن إدارة المعارك الانتخابية وشغل الفضاء الجمعوي والسياسي، في آن.

يحتاج الحراك، والجزائر عموما، إلى تأنٍّ في التّفاعل مع الزّمن السّياسي السُّلطوي، حيث إنّ العمل بردود الأفعال قد يشكل بداية الوقوع في الخطأ، في حين أنّ المبادرة هي أفضل مقاربة، لأن الجميع يعلم، الآن، أن خط السير المقبل هو التّشريعيات، وأن خوضها بقوة يستدعي شغل الفضاءين، السياسي والجمعوي، وهو ما لا يجب الغفلة عنه، وعاجلا، لأنه باب ولوج المؤسّسات والضغط، من داخلها، على مضمون التغيير ووتيرته، وفق مطالباتٍ كانت أحلاما. وقد تصبح، إن عرف الجميع التعامل معها بكفاءة، حقائق على أرض الواقع، وإنّ غدا لناظره لقريب.

(كاتب وأستاذ جامعي جزائري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads